في الجلسة الـ (٣٩) لمحاكمته

صدام يرفض دفوع الوكيل المنتدب والقاضي يحاججه بقانونه الذي وقعه بنفسه

بغداد / المدى

استؤنفت الجلسة الـ (٣٩) من محاكمة صدام و (٧) من معاونيه في قضية الدجيل يوم أمس الاربعاء. وقد استمتعت المحكمة لمطالعة دفاع وكيل الدفاع المنتدب عن المتهم صدام حسين، وجرت المحكمة بغياب هيئة الدفاع الاصلية.وفي البداية تحدث المتهم صدام قائلاً: انه اجبر على الحضور الى المحكمة مع انه يرفض المثول امام المحكمة زاعماً ان هذا يعبر عن تضامنه مع فريق الدفاع الذي قتل نصفه. وقد قاطعه القاضي رؤوف رشيد عبد الرحمن ليقول له انه يعترض على تطبيق القانون الذي سن في زمانه.

كما قرأ مضمون التقرير الطبي الذي اعدته المستشفى الذي كان يرقد فيه صدام بعد اضرابه عن تناول الطعام عقب مقتل وكيل الدفاع عنه المحامي خميس العبيدي.

وبدا المتهم صدام منفعلاً بعد تلاوة التقرير الطبي، فرد بانفعال وقال: ان صدام يحضر حتى ولو بعد ١٠ اشهر بكامل صحته، وانا لم اقل انني مريض.

وقال القاضي: الآن نستمع الى مطالعة المحامين المنتدبين، ارفض انت اما المحكمة فتطبق القانون وفيما يتعلق برفضك، فانا اسألك اين هم محاموك؟ يجلسون امام التلفزيون ويلقون الخطب والتصريحات السياسية، جالسون ولديهم ملايين الدنانير من اموال العراقيين. اسمع يا صدام حسين. اسمع وكلاؤك اخذوا ملايين الدنانير انهم ليسوا محامين بل محرضين على العنف؛ واضاف: لقد دعوناهم ومع ذلك لم يحضروا ويصدرون البيانات السياسية انهم محرضون على عدم تحقيق العدالة ورغم ذلك سنحقق العدالة وقد خاطب صدام محامي الدفاع المنتدب للدفاع عنه بالقول: (انت عدوي.. لانك تفرض نفسك).

بعد ذلك بدأ وكيل الدفاع المنتدب بتلاوة لائحة الدفاع عن المتهم صدام، فقاطعه الاخير مشيراً الى ان المطالعة مكتوبة من عميل كندي او امريكي، جاسوس امريكي.

وقال وكيل الدفاع: ان المتهم لم يعترف بانه ارتكب أي فعل باستثناء تجريف البساتين اما مصادقته على قرارات الحكم بحق (١٤٨) مواطناً من اهالي الدجيل، فلا يجوز محاسبته عليها لانها جزء من صلاحياته الدستورية. وطالب المحكمة بعدم مسؤولية المتهم عما منسوب له والافراج عنه، وقد اعتذر المحامي عن الاستمرار في قراءة اللائحة لسوء حالته الصحية.

وقام محام ثان ليكمل قراءة مطالعة الدفاع عن المتهم صدام، وقال: ان المتهم صدام متهم بارتكابه جرائم ضد الانسانية والتهجير القسري والقتل العمد.. وافناء الاشخاص بشكل قسري والتعذيب. وقال: ان السؤال الرئيسي في القضية هو عما اذا كان المتهم مسؤولاً عن لائحة الاتهام.

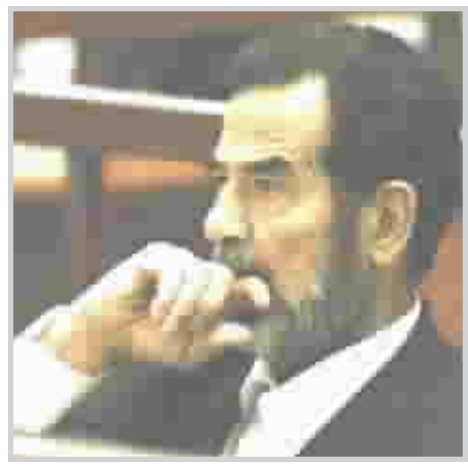
صدام في المحكمة

وقال: ان فريق الدفاع المنتدب يجد نفسه في موقف صعب لمناقشة المتهم بعد ان تنازل بكل احترام عن مرافعتنا لصالحه ولتمثيل العدالة الى ان يجد نفسه بدون أي شخص يمثله، او يدافع عنه.

واستمر في تلاوة لائحته ليقول: ان من حيثيات القضية تبين ان عدة مئات من مواطني الدجيل تعرض الى جرائم الاعتقال العشوائي والقتل، وقد سعى الادعاء الى تعزيز الاتهامات وان كل ما متوفر يشير الى ارتكاب عدد من الاعمال الاجرامية. واشار الى اعدام الاشخاص والى نفي النساء والاطفال الى محافظة المثنى. واضاف: انه في الـ(٢٣) وثيقة لم نجد فيها اسم صدام حسين موجوداً في افادات الشهود وليس فيها ذكر كيف ساهم المتهم بتلك الاعمال. وكان يشار في الوثائق الى صدام باسم صدام الطاغية والمجرم السفاح واخذت بموضوعية، وقال: ان المشكلة بالافادات التي ادلى بها أولئك الدجيليون فهي مليئة بالتفاصيل التي تحتم انه كان مسؤولاً عن المآسي التي تعرض لها اهالي الدجيل، وليس هناك اثبات بانه قد زار بعد اشهر الدجيل وكل ذلك لا يعطي أية اسباب تحمل المتهم المسؤولية عما حدث لاهالي الدجيل. وذكر بمحاكم يوغوسلافيا ورواندا.

كما توقف وكيل الدفاع المنتدب الثاني عند افادات المسؤولين في النظام السابق المحتجزين. واكد على ان غياب النص الكتابي في المرافعة يضع المتهم في وضع عسير.

وقال: هناك افادة اخذت عام ٢٠٠٥ تتعلق بردة فعل جهاز المخابرات على حادث الدجيل وإن المتهم (صدام) كان يسيطر على جهاز المخابرات دون توضيح، ولم يتم تكرار هذا التأكيد، واشار الى ان الجهاز كان يتفاعل مع تهديد الامن الداخلي، والمتهم برزان قال انه كان يحول هذه الامور (الامن الداخلي) الى الامن العام دون ان يخبر الرئيس.

وعندها قال المتهم صدام: صدام كان يتمتع بسلطة كاملة على الأجهزة ثم استمر المحامي في دفاعه ليكشف عن التناقض في افادات المتهم حامد يوسف حمادي الذي شغل منصب سكرتير صدام والمراسلات بين المتهم والاجهزة الاخرى. وان المتهم عواد البندر افاد بانه لم يتلق أمراً من صدام باصدار حكم بالاعدام.

كما ناقش تجريف الاراضي ومصادرتها والتعويضات. وقاطع المتهم صدام وكيل الدفاع عدة مرات الا ان القاضي قال له نعطيك فرصة خلال فترة التأجيل اذا رغبت في توكيل محامين آخرين فاننا سنضيفها كملحق للمطالعة ولا مانع من حضورهم لتلاوة المطالعة مشيراً في ذلك الى فريق الدفاع الاصلي عن المتهم صدام. كما تعرض لقضية تعذيب المعتقلين ومناقشة الادلة والوثائق السمعية، وقال: ان الاساس المناسب للمحكمة هو الادلة الوثائقية وهي دليل على طريقة عمل النظام السابق واعترض المتهم صدام مرة اخرى وقال: انا اتحمل مسؤولية تواقيعي كلها. وتحدث عن اعفائه لشخصين كانا محكومين بالاعدام مردداً هامشه (ليس الصدفة ارحم منا)، واعترض ايضاً على لغة المحامي التي اثارت المتهم صدام مشيراً الى انه مدع عام وليس محامياً، وطالب المدعي العام بحذف كل ما يضر المتهم في مطالعة وكيل الدفاع المنتدب من قبل المحكمة.

وقد انفعل المتهم صدام حسين وخاطب القاضي قائلاً: اوصيك كعراقي عندما تكون في ظرف لابد فيه من صدور حكم بالاعدام فانا عسكري وارجوك على هذا احكم بالاعدام رمياً بالرصاص لا شنقاً. فرد القاضي قائلاً: حتى هذه اللحظة لم نكوّن رأياً او تصوراً حول شكل ومضمون الحكم. وكل كلمة قيلت ووثيقة سوف نقلبها وندرسها من اجل ان نكوّن رأياً. فقال صدام: اذا ما اجبرت المحكمة على ذلك. فانفعل القاضي وقال بحدة: حتى لو رجعت انت وامرت المحكمة على اصدار حكم فلن نفعلها، انا رجل مرتاح الضمير، اسمع صدام حسين والله امام هذه المنصة أياً كان لو اراد ان يفرض رأيه فلن ابقى في القضاء، فامتدحه المتهم صدام وقال: عفية، فرد عليه القاضي لا تقل عفية، انت هنا متهم. قال صدام: "لئن شكرتم لازيدنكم" واتهم القاضي المتهم صدام حسين بالتحريض على القتل وقال له: أي مقاومة يقتلون ٦٠ عراقياً بينما يقتل ٢ من الامريكان؟! وهنا هتف المتهم صدام حسين قائلاً: انا اخو هدلة انا.. اخو الشعب.

حملة شعبية في الموصل تصرخ: أنا عراقي

الموصل / أصوات العراق

في بقعة من ارض العراق وتحديدا في مدينة الموصل التي تضم أطيافا من شعب بلاد الرافدين، اجتمعت نخبة عراقية لتناقش ترتيبات إطلاق حملة وطنية شعارها "أنا عراقي"..

مرجع هذه الحملة هو الحاجة الى توحيد كلمة غالبية الشعب العراقي بعدما فرقتها شعارات عرقية وطائفية بغيضة بدأت تظهر كثيرا هذه الايام.. وأصوات تريد اسكات ما عداها من أصوات في ارض عرفت التنوع والاختلاف على مدى التاريخ وكان ذلك أحد أهم مصادر غناها وثرائها الذي أسهم في بناء حضارة ما بين النهرين والحضارة الانسانية عموما..

فمن هم أصحاب هذه الحملة، التي ستبدأ بعد اقل من اسبوع وتحديدا في الاول من آب وتستمر لغاية السادس عشر من تشرين الاول، الذين رفضوا أن يطلقوا على أنفسهم أى مسمى خاص يبعدهم عن صفة الشمول والعمومية وهي الصفة التي اجتمعوا وتوحدوا عليها ألا وهي حب العراق وحب الوطن..

عمار اكرم، طالب في كلية الزراعة جامعة الموصل، قال متحمسا وبصوت يعلو تصاعديا وحبات العرق تتفصد من جبينه: "دعونا نستخرج ما في اعماقنا من آلام.. لقد غيبت بعضنا السجون فيما كانت القبور تضيف آخرين.. دعونا نصرخ امام العالم صرخة موحدة تدوي عاليا منطلقة من حناجر تكاد تفقد الامل.. صرخة تقول: أنا عراقي.. وكفانا تشتيتا وتمزيقا مرة على اساس طائفي ومرة أخرى..على اساس قومي ومرة ثالثة على اساس ديني."

واضاف: "حملتنا ستكون ردا على هذا التمزيق المتسبب في اشعال ما يشبه حربا اهلية طائفية لنوحد انفسنا لان الرحم الذي ولدنا منه واحد وحبلنا السري مازال متصلا لم ينقطع مع الوطن."

احمد جار الله مدرس في كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل تحدث عن الحملة بقوله: "لنتعظ من مدرسة التاريخ ومن حروب حدثت في بلدان مجاورة كانت نتيجتها هي الندم على رقاب حزت بلا ذنب ودماء اريقت بلا سبب علينا ان نضع خلافاتنا جانبا ونرفع صوتنا عاليا ونحن نقول انا عراقي."

وتابع: "وليصل هذا الصوت الى ربوع الشمال وبساتين نخيل الجنوب، ولتقف صرختنا بوجه عملاء الضد الذين تخفوا ولم يكشفوا وجوههم وشخصياتهم لانها مكشوفة سلفا ونقول لهم.. كفاكم.. كفاكم اللعب بورقة الطائفية.. ستكون حملتنا هي المنتصرة اكراما للعراق ولشعبه."

أيهم عبد الستار المهندس في مديرية بلدية الموصل، قال: "انا عراقي اصلي في الكاظم كما اصلي في ابي حنيفة.. انا عراقي اكلت من تمر البصرة كما اكلت من قيمر الحلة مثلما تناولت من السما من السليمانية.."

وتابع: "أنا عراقي شربت من دجلة ومن الفرات.. انا عراقي زرت الكنيسة مع اصدقاء وجاملتهم في صومهم الخمسيني.. وشاركت زميلي الصابئي في عيد التعميد الذهبي على ضفاف دجلة وزرت مع جاري اليزيدي الشيخان وعين سفني وبعشيقة وبحزاني وسنجار للتمتع باعيادهم الربيعية."

واضاف: "هذا هو العراق وهؤلاء هم العراقيون.. فما الجديد الآن ولماذا يقتل ويذبح المرء لقوميته او لدينه او لمذهبه لنصرخ عالياً: انا عراقي صرخة توقظ الضمائر الميتة وتعيد العقول إلى رشدها."

بحماسة يحسدون عليها، قام أفراد المجموعة بتقسيم العمل فيما بينهم استعدادا لانطلاق الحملة.. فمنهم من تولى خط الشعارات واللافتات.. ومنهم من تولى تهيئة القمصان والقبعات التي سيكتب عليها شعار (أنا عراقي).. وقد رسمت عليها خارطة العراق سلفا.. خلية من النحل تعمل متفائلة من اجل انقاذ ما يمكن انقاذه..

يقول ياسر احمد وهو مهندس في رئاسة صحة نينوى: إن "من يصوب بندقيته نحو اخيه العراقي فهو مرتد عن حب العراق.. حملة (انا عراقي) هي الوقاية من الطائفية ومن الحروب الاهلية.. وهي العلاج ضد تمزق العراق والثأر لمن كانوا قرابين لهذا الوطن."

سمر مصطفى المدرسة باحدى مدارس تربية نينوى قالت: "سيبقى عشق العراق في دمي.. وقلبي اليه ينتمي إنه حب سرمدي... سنحاول ترجمة هذه المحبة من خلال المشاركة في هذه الحملة.. سنجعل نغمات هواتفنا من نشيد موطني وسنرفع علم العراق عاليا ونهتف يحيا العراق."

واضافت: " العراق يتمزق وعلينا فعل شيء من اجله.. أي شيء حتى لو كان بسيطا.. لا تجعلونا نسكن الغربة خجلا لاننا عراقيون نخاف من بعضنا البعض، نخاف من كلمة كتبت في هوياتنا عن ديانتنا او قوميتنا تكون هي السبب في انهاء حياتنا.. جعلونا نعيش في وطننا خائفين من هذا الوطن. والآن في هذه الحملة قد نرد او نوقف المهازل التي تحدث في العراق."

طلال احمد (طالب في كلية الصيدلة)، قال: "لقد عشقنا وطنا اغتصبه جلاد وبعد ان تنفسنا الصعداء بتحرير هذا الوطن.. جعلونا ننسى الفرح وسجنونا داخل معتقدات غريبة.. علينا ان ننفض ترابا علق بنا ونشارك جميعا في هذه الحملة.. حملة "أنا عراقي."

وتابع: " نريد ان نكتب في شهادة ميلاد الوليد اسمه الثلاثي واسم وطنه العراق فقط."

أمل حسان، وهي فنانة تشكيلية رسمت لوحات للوطن واسمتها باسماء امتزجت باسم الوطن، قالت: "سنزحف في يوم السادس عشر من تشرين الأول حيث يوم الوحدة الوطنية.. يوم (أنا عراقي) ونسمع اصواتنا عالية.. وسنغني كبارا وصغاراً للوطن، للعراق."

الاستاذ كريم محيي الدين من منظمة (اصدقاء بلا حدود)، تحدث عن هذه الحملة قائلا: "الدعوة مفتوحة لكل عراقي يريد ان يقول انا عراقي بصرخة عاليه تسجل في كل بقاع الارض.. صرخة يرتجف فيها من باع العراق مذعورا."

وسيشارك في حملة "أنا عراقي" محطات تلفزيون فضائية هى العراقية والشرقية والسومرية مع باقي المحطات الوطنية، إضافة الى محطات الإذاعة العراقية والصحف والمجلات وشركات الهاتف المحمول العاملة في العراق.

بعد اجتماعه بطالباني والمالكي

مجلس محافظة كركوك يطالب الحكومة بالايفاء بتعهداتها

كركوك / المدى

اعلن رئيس مجلس محافظة كركوك رزكار علي ان وفد مجلس وعشائر واهالي كركوك الذي زار بغداد والتقى رئيس الجمهورية السيد جلال طالباني ورئيس الوزراء المالكي ورئيس البرلمان وعدداً من الوزراء وقدم العديد من المقترحات والمطالب.

واوضح ان المطاليب تضمنت استحداث مشروع بناء ١٥ ألف وحدة سكنية للمرحلين الاكراد والتركمان في كركوك وتوزيع الخدمات الضرورية لها

مع تثبيت وتعيين موظفين على ملاك مديرية توزيع الكهرباء محافظة كركوك

والتاكيد على تطبيق قرار اجتثاث البعث على القضاة البعثيين في محاكم محافظة كركوك و نقل القضاة من سكنة محافظة كركوك ويعملون قي المحافظات الأخرى واعادتهم الى كركوك.

واشار رئيس المجلس رزكار علي الى ان المطالب التي ركزت على تعيين عدد من الموظفين الكرد في شركة نفط الشمال لغرض إعادة التوازن في مكونات ابناء المحافظة نظرا لعدم تعيين الكرد في هذه الشركة من قبل النظام البائد مع ترقية بلدية مدينة كركوك الى الصنف الممتاز لتقديم افضل الخدمات الى المواطنين والعمل على تفعيل دور الدوائر الفرعية للوزارات في كركوك و توسيع صلاحياتها لتقديم افضل خدماتها الى المواطنين (دوائر البيئة، السياحة، حقوق الإنسان، الأنواء الجوية، البلديات، المجاري، الشؤون الإجتماعية، الرياضة، التجارة، المالية، الزراعة، الآثار...

وقال: عملنا على طرح مطاليب باسم اهالي كركوك من خلال تأكيدنا على اعادة ايرادات الضرائب و الرسوم التي تجبى في المحافظة الى ضريبة المحافظة لإعادة صرفها الى المشاريع الخدمية في المحافظة.

ووضع تشريعات لضمان مستقبل عوائل ضحايا العمليات الإرهابية والاصابات التي تولد عجزا يمنعه من مزاولة اعماله و ذلك بتعويض و تخصيص رواتب تقاعدية بما يتناسب مع المستوى المعاشي الحالي و ذلك اعتبارا من ٩-٤-٢٠٠٦ و كذلك العمل على معالجتهم في المستشفيات الحكومية مجانا و اصدار بطاقات خاصة لهم لمراجعة الدوائر و تسهيل مهماتهم وضمان وصول المبالغ المخصصة لمحافظة كركوك في ميزانية ٢٠٠٦ ضمن برنامج تنمية الأقاليم و تسريع اعمار المحافظات و تمديد المدة المقررة التنفيذ هذه الميزانية بسبب تأخير وصول التعليمات من قبل وزراة المالية وضرورة تنفيذ مشاريع خاصة بالمرأة وانشاء مراكز ثقافية لمختلف الأنشطة والمشاركة في المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة خارج العراق واعادة العمل بقرارات منح سلف الزواج وانشاء مركز لإيواء و رعاية النسوة اللاتي يتعرضن للعنف والإضطهاد.

وفيما يتعلق بالملف الامني فقد قدمنا مطاليبنا التي لمسنا فيها تجاوبا من قبل حكومة الوحدة الوطنيه ومنها فتح مراكز ودورات تدريبية لصقل مواهب و رفع الكفاءات لمنتسبي الأجهزة الأمنية.

وقال: طالبنا على استحداث نواحي: قره هنجير وشوان ويايجي وسركران والاسراع في تشريع و سن قانون لتحديد صلاحيات للمجالس (قرية-حي-ناحية-قضاء-محافظة) و الوحدات الإدارية مع مراعاة اعادة منح صلاحيات واسعة للمجالس و الحكومات المحلية لإنجاح تجربة الإتجاه نحو اللامركزية. و كذلك وضع آلية للتعامل بين المجالس و الوحدات الإدارية في المحافظات لمنع حصول التباس في الصلاحيات.

كما و اقتراح الوفد المكون من ١٧ شخصيه يمثلون اهالي كركوك من العرب والاكراد والتركمان والمسيحيين العمل على انشاء مشاريع استراتيجية في محافظة كركوك:

انشاء مصفى لتكرير النفط الخام وبناء السدود للإستفادة منها لإغراض الري و توليد الطاقة الكهربائية وانشاء مصانع المكننة الزراعية وانشاء مصانع للمنتجات الثروة الحيوانيةوتطوير قلعة كركوك وانشاء مرافق سياحية فيها و تهذيب نهر خاصة لأغراص سياحية وبناء وتطوير جامعة كركوك و استحداث كلية هندسة النفط فيها وانشاء شبكة مرور سريعة داخل مدينة كركوك و فق التصميم الأساسي لمدينة كركوك.

بناء مجمعات سكنية في محافظة كركوك بما يليق بالمرحلين و المواطنين.والعمل على اعادة تاهيل سكك الحديد التي تربط محافظة كركوك ب(بغداد –موصل –صلاح الدين - رمادي - عكاشات) وانشاء مطار دولي في كركوك

مع العمل على تطبيق عدم تمليك الدور الحكومية في المحافظة لغير اهالي كركوك و يكون حصرا على اهالي كركوك الأصليين لحين انتهاء من تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور.

واتفق الوفد مع المسؤولين بالحكومه على ان تتم التعينيات بالتنسيق بين مجلس محافظة كركوك و الوزارات المختصة وتكون التعيينات لأهالي كركوك الأصليين حصرا ولا يتعارض مع المادة ١٤٠ من الدستور لحين الإنتهاء من تطبيق المادة ,١٤٠ الى جانب

نقل §جميع الموظفين من أهالي كركوك الأصليين من اقليم كوردستان و محافظات أخرى الى محافظة كركوك.

وفيما يتعلق في مواد الدستور العراقي قال رئيس مجلس محافظة كركوك اننا عملنا على نقل رسالة واضحة بضرورة الاسراع في وضع آلية تنفيذية و تخصيص ميزانية لمراحل تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي وحسب ما ورد في برنامج حكومتكم الموقرة الفقرة ٢٢ والتنسيق مع مجالس المحافظات المعنية بالمادة اعلاه وخصوصا محافظة كركوك، والعمل على تشكيل هيئات ادارية لتنفيذها حسب المراحل المشار اليها في الدستور.

الامم المتحدة: الاختطاف اكثر الجرائم انتشاراً في العراق

بغداد / هشام الركابي

تسلم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقارير عدة حول اكثر الجرائم انتشارا في العراق حيث بين التقرير ان جرائم الاختطاف هي الاوسع انتشارا من بين الجرائم التي ترتكب في البلاد.

وتلقّى المكتب العديد من التقارير حول مدنيين تعرضوا للخطف تحت تهديد السلاح على أيدي جماعات مسلحة، يرتدون في بعض الأحيان زي رجال الشرطة أو ملابس المليشيات، وغالباً ما يُطالب الخاطفون بمبلغ من المال من عائلة الضحية على الرغم من تعرضهم للقتل بعد دفع مبلغ الفدية في كثير من الأحيان.

وبحسب التقرير المذكور فانه تم إبلاغ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عن بعض الدلالات الطائفية ومزاعم حول تواطؤ الخاطفين مع رجال الشرطة وكذلك مع عناصر تابعة للميليشيات. وبالرغم من عدم توفر إحصاءات دقيقة حول هذه الظاهرة، لأن المدنيين يخشون الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم للشرطة، لكن أعمال الخطف أصبحت من الأحداث اليومية في البلاد. موضحا ان العديد من حالات خطف أطفال، اطلق سراح معظمهم بعد دفع الفدية.

وبين مكتب حقوق الانسان التابع للامم المتحدة ان التقارير التي تصل اليه تفيد بوجود جماعات خطف تمثل دلالات متنوعة عن جرائم منظمة."ففي ١٧ أيار، تعرّض فريق تايكواندو بأكمله يتألف من ١٥ شابا من مدينة الصدر في بغداد تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٥ عاماً للخطف بالقرب من الرمادي لدى عودتهم من عمّان، ولا أنباء حتى الآن عما آل اليه مصيرهم.

من ضحايا العنف والاختطاف

وفي ٥ حزيران، قام حوالي ٦٠ مسلحاً في ١٣ مركبة بإغلاق منطقة مزدحمة في بغداد"الصالحية" حيث تقع مكاتب النقل المتجهة إلى سوريا والأردن واقتادوا ٥٠ شخصاً (أصحاب محلات وعمال ومسافرين)، وقد تم اطلاق سراح ضحيتين في نفس اليوم و١٥ آخرين بعد يومين من اختطافهم.

وتزعم هذه التقارير أن الضحايا تعرضوا للتعذيب وبعضهم مصاب بجروح جراء إطلاق الرصاص على أرجلهم، وتُفيد الأنباء بأن من تم إطلاق سراحه تعرض للإستجواب على أيدي ميليشيات، ولا يزال مصير ٣٣ مختطفاً مجهولاً.

وفي ٢١ حزيران تعرّض حوالي ٦٤ 80 – موظفاً يعملون لدى وزارة الصناعة للخطف بينما كانوا يغادرون مصنعاً في التاجي شمال بغداد وكانوا يستقلون الحافلات للعودة بعد انتهاء الدوام الرسمي. وقام الخاطفون بإطلاق سراح حوالي ٣٠ امرأة وطفلاً فوراً كما تم إطلاق سراح آخرين.

وفي ٢٢ حزيران، أعلنت الشرطة عن تأمين إطلاق سراح ١٧ آخرين خلال عملية مداهمة شنتها على مزرعة، وفي اليوم التالي، عُثر على ٥ جثث للمختطفين من نفس الجماعة مُلقاة في نهر دجلة.

كما اشار التقرير انه لا يزال الأجانب يتعرضون للضرر، ففي ٢٥ حزيران تم إعدام ٤ موظفين يعملون لدى السفارة الروسية على أيدي خاطفيهم الذين اقتادوهم في بداية الشهر المذكور الى جهة مجهولة.